

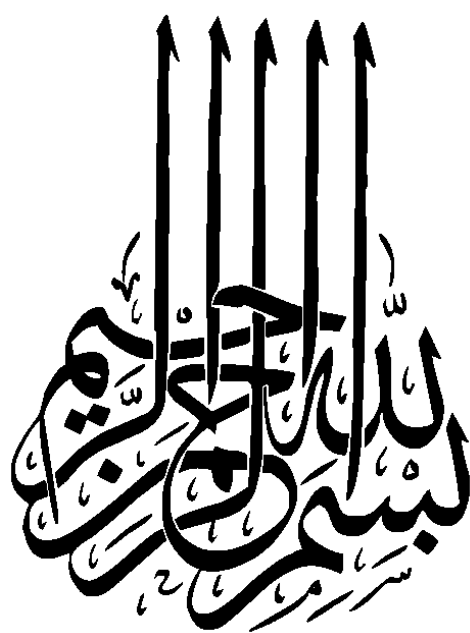
البحث التطبيقي



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

اثر الرقابة الداخلية فى فاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر "نموذج مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر"	عنوان البحث باللغة العربية
The Impact of Internal Control in Raising the Efficiency and Effectiveness of Performance in Microfinance Institutions "Al Tadamun Microfinance Foundation Model"	عنوان البحث باللغة الإنجليزية
أمير الإسلام سامي الأكياي	إعداد
أ.د. محمد توفيق	إشراف

لاستكمال متطلبات الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة النحل (الآية 43)

الصفحة	الفهرس
1	الفصل الأول: المقدمة
6	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
11	الفصل الثالث: الإطار العام للدراسة
25	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
38	المراجع

الصفحة	فهرس الجداول
26	جدول رقم (1) مقياس اليكتر الخماسى
27	جدول رقم (2) معامل الارتباط
27	جدول رقم (3) معاما الفا
28	جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبعى
29'30'31	جدول رقم (5) اختبار الفرضية الاولى
32'33'34	جدول رقم (6) اختبار الفرضية الثانية

الصفحة	فهرس الاشكال
31	شكل رقم (1) ترتيب الأسئلة من حيث الأهمية
35	شكل رقم (2) الرتبة من حيث الأهمية

المستخلص

المستخلص باللغة العربية:

ركزت الدراسة على أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر، وقد هدف البحث إلى التعرف على واقع التمويل الأصغر في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، ومن ثم التعرف على توجهات وسياسات الممولين في مؤسسة التضامن وصيغ التمويل ودراسة مدى ملاءمتها للتمويل الأصغر، ومن ثم الوقوف على المعوقات التي تحول دون انتشار التمويل الأصغر في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر بما يتناسب مع حجم الطلب عليه. كما هدف البحث التعرف على التعرف على دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر، وصولاً إلى التعرف على أثر الدور الرقابي داخل مؤسسات التمويل متناهي الأصغر في رفع كفاءة وفاعلية الأداء لديها للخروج بالتوصيات المناسبة للمساهمة في انتشار التمويل الأصغر في مصر بما يتناسب مع حجم الطلب عليه، وقد اعتمد البحث على منهج الدراسة النظرية للحصول على بيانات البحث من مصادرها الثانوية والمتمثلة في المراجع العربية والأجنبية وبعض المقالات والدوريات العلمية، وقد انتهت الدراسة بعدة نتائج يأتي أهمها في أن للرقابة أثر فعال في رفع كفاءة الأداء لدى مؤسسات التمويل متناهي الأصغر وتوصى بوضع برامج رقابية جيدة وفعالة وإجراء مراقبة دورية لها وضبطها من قبل إدارة المؤسسات لتقديم تقارير أفضل عن نتائج الأعمال الخاصة بها.

الكلمات المفتاحية: الإقراض المصغر، التمويل الأصغر، المؤسسات المصغرة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - الرقابة الداخلية

- الحد من المخاطر.

المستخلص باللغة الإنجليزية (Abstract):

The study focused on the impact of internal control in raising the efficiency and effectiveness of performance in microfinance institutions. The research aimed to identify the reality of microfinance in Al Tadamun Microfinance Institution, and then identify the trends and policies of funders in Al Tadamun and funding formulas and study their suitability for microfinance. And then to identify the obstacles that prevent the spread of microfinance in Al Tadamun Microfinance Institution in proportion to the volume of demand for it. The research also aimed to identify the role of internal control in reducing risks in microfinance institutions, in order to identify the impact of the supervisory role within microfinance institutions in raising the efficiency and effectiveness of their performance to come up with appropriate recommendations to contribute to the spread of microfinance in Egypt in proportion to With the volume of demand for it, the research relied on the theoretical study method to obtain research data from its secondary sources, represented by Arab and foreign references and some articles and scientific periodicals. It is recommended to develop good and effective control programs and to conduct periodic monitoring of them and control them by the institutions' management to provide better reports on their business results.

Keywords: micro-lending, microfinance, micro-enterprises, small and medium-sized enterprises - internal control - risk reduction.

الفصل الأول

المقدمة:

لم يُعد نظام الرقابة الداخلية نظاماً لحماية الأصول من الضياع ومنع بعض الحالات غير المشروعة كالفساد والغش بل أصبح مؤشر لقياس الأداء وكفاءة العاملين في المؤسسات، وممر هذا النظام بمراحل عديدة نتيجة للتقدم في كافة المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وتوسع المجتمعات وحاجة المؤسسات لهذا النظام بشكل كبير لمعيشة الوضع التنافسي بين المؤسسات. ومن ثم تنعكس نتائج أعمال ذلك النظام في المؤسسات على جودة تقاريرها وتصوير نتائج أعمالها بما يعكس الثقة في تلك المؤسسات والذي بدوره ينعكس على طبقة المجتمع المستفيدة من هذه الخدمة⁽¹⁾.

وتُعد الجهات الدولية والمنظمات المانحة غير الحكومية بمثابة مؤسسات تعمل لتوفير المساندة لمؤسسات التمويل الأصغر، وغالباً ما تشكل تعاونيات المدخرات والقروض اتحادات توفر الخدمات للتعاونيات التي تتعامل مع الأفراد، كما توجد تسهيلات ضمانية تساعد مؤسسات التمويل الأصغر على الحصول على القروض من البنوك التجارية عن طريق ضمان جزء من هذه القروض أو ضمانها كلها، وبعد ظهور العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الداعمة والراعية والممولة لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، وبعد تزايد الدور المطلوب من هذه المؤسسات مع مرور الزمن وتنامي الاهتمام بريادة الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أصبح من الضروري متابعة نشاط هذه المؤسسات وتوفير كل ما يلزم لتطوير خدماتها وآليات عملها وتعزيز دورها التنموي ليتم الوصول في النهاية إلى قطاع مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة قادر على الاستمرار والنمو والمساهمة في تعزيز مكتسبات التنمية وزيادة العدالة في توزيعها. وفي سياق العمل على متابعة نشاط هذه المؤسسات، تأتي أهمية الرقابة الداخلية على تلك المؤسسات كأداة لرفع كفاءة وفاعلية الأداة في تلك المؤسسات، وبالتالي يرجع مردوده على الفئة المستهدفة والمستفيدة من خدمات هذه المؤسسات⁽²⁾.

المشكلة البحثية :

تكمن مشكلة البحث في تركيز معظم المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر على قياس الأداء المالي وتحقيق نسب استدامة مالية عالية بغض النظر عن قياس الأداء الاجتماعي مع أن الهدف الأساسي من عمل تلك المؤسسات هو الخروج بعمالئهم من دائرة الفقر؛ وعلى ذلك يدرس هذا البحث ما إذا كانت الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر لها دور في رفع كفاءة الأداء، ومن ثم أثر ذلك على مستوى معيشة الفقراء أم لا؟ ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي: "ما أثر الرقابة الداخلية على رفع كفاءة وفعالية الأداء لدى مؤسسات التمويل متناهية الصغر؟"، وينبثق من التساؤل الرئيسي للبحث عدة تساؤلات فرعية تتضمن الآتي:

- (1) Magableh, Ihab, (2009) "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26,.
- (2) Hulme,(2003)D. Impact Assessment Methodologies for Microfinance: Theory, Experience and Better Practice. World Development. Vol.28. No.1, , p. 81.

- هل للرقابة الداخلية على رفع كفاءة وفعالية الأداء لدى مؤسسات التمويل متناهي الأصغر .
- هل تؤثر الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر على دخل الفئة المستهدفة؟
- هل تؤثر الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر على المستوى الصحي والتعليمي للأسرة؟
- هل تؤثر الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر على مستوى سكن الأسرة؟
- هل تؤثر الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر على استمرار المشروع وزيادة رأس مالي؟
- هل للرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر دور في الحد من مخاطر التمويل للفئة المستهدفة؟
- هل للرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر دور في الحد من الفقر؟

أهداف البحث:

- يهدف البحث إلى إظهار أثر الرقابة الداخلية على كفاءة وفعالية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر، ومن تأثيرها على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع؛ حيث إن الهدف الرئيسي من وراء عمل مؤسسات التمويل متناهي الأصغر هو في حقيقة الأمر هدف اجتماعي وتنموي، وتتمثل

أهم أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على واقع التمويل الأصغر في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر .
- التعرف على توجهات وسياسات الممولين نحو التمويل مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر .
- التعرف على صيغ تمويل مؤسسة التضامن ودراسة مدى ملاءمتها للتمويل الأصغر .
- الوقوف على المعوقات التي تحول دون انتشار التمويل الأصغر في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر بما يتناسب مع حجم الطلب عليه.
- التعرف على توجهات التضامن للتمويل الأصغر في مصر نحو التمويل الأصغر .
- التعرف على أثر الدور الرقابي داخل مؤسسات التمويل متناهي الأصغر في رفع كفاءة وفعالية الأداء لديها.
- التعرف على دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر .
- الخروج بالتوصيات المناسبة للمساهمة في انتشار التمويل الأصغر في مصر بما يتناسب مع حجم الطلب عليه.

أهمية البحث:

أدى التحسن المستمر لمؤشرات أداء مؤسسات التمويل متناهي الأصغر في مصر للإقراض والتنمية "مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر" ووجودها من أوائل مؤسسات التمويل الأصغر في مصر إلى تنامي حجم الطلب على خدماتها وتنامي الدور المطلوب منها في ظل تفاقم بعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وقد رافق هذا الأداء المتميز قيام المؤسسة ببناء علاقات تشابكية مع العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية من أجل تقديم المزيد من الدعم والتمويل للفئات المستهدفة. ونتيجة لذلك؛ زادت نشاطات المؤسسة وفعاليتها التنموية وخدماتها التمويلية وغير التموينية وأصبحت لاعباً أساسية في سوق التمويل الأصغر في مصر. لذا، فقد بات من الضروري إلقاء الضوء على تجربة المؤسسة ودراسة وتقييم أداءها الإقراضي

ودورها التنموي ببعديه الاقتصادي والاجتماعي وتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للخدمات التمويلية وغير التموينية التي تقدمها على مستوى الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي، والاقتصاد الوطني.

وبناء عليه؛ اهتمت الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل وتقييم الدور التنموي للمؤسسة على مستوى المستفيدين من خدماتها، كما تهدف إلى عرض وتحليل تجربة المؤسسة في التمويل الاجتماعي والإنتاجي، وتقييم دورها التنموي في التشغيل والإنتاج في ضوء وجود رقابة داخلية تؤثر في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر.

فروض البحث:

الفرض الأول: لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر وأبعاد مستوى

المعيشة التالية:

- لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر ودخل الفئة المستهدفة.
- لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر والمستوى الصحي والتعليمي للأسرة.
- لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر ومستوى سكن الأسرة.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر وزيادة رأس مال

المشروع.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر والحد من الفقر

المتعدد الأبعاد.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، وذلك نظراً لصعوبة المسح الشامل لمجتمع البحث الذي يفوق قدرات الباحث الفردية من حيث الوقت والجهد؛ وتتضمن حدود البحث في الآتي:

- **الحدود الزمنية:** ستجري هذه الدراسة خلال النصف الأول من العام 2022.
- **الحدود المكانية:** مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر.
- **الحدود البشرية:** المدراء الماليين والمحاسبين وأعضاء لجان التدقيق ورؤساء لجان التدقيق الداخليين والمدققين الداخليين في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر

مصطلحات البحث:

نظام الرقابة الداخلية: هي جميع الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها وموجوداتها والتأكد

من صحة البيانات المحاسبية والإحصائية لرفع الكفاءة الإنتاجية في المؤسسة⁽¹⁾.

(1) خلف عبد الله، (2014) "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن (IIA)، ط1، مؤسسة عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص313

البيئة الرقابية: تتضمن السياسات والإجراءات التي تعكس توجهات الإدارة العليا ومجلس الإدارة حول الرقابة وأهميتها بالنسبة للشركة، وتشكل القاعدة الأساسية والمضلة لباقي المكونات الرقابية الأخرى⁽¹⁾.

الأنشطة الرقابية: هي السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي للمخاطر وتحقيق الأهداف التي وضعتها المنشأة مسبقاً⁽²⁾.

تقييم المخاطر: هو تحديد المخاطر التي تواجه المنشأة ومن ثم تحليلها وأسباب حدوثها وتقييم درجة خطورتها ومدى تأثيرها على البيانات المالية⁽³⁾.

المعلومات والاتصالات: هي عملية تحديد وتوصيل المعلومات الملائمة بشكل مناسب لجميع الأطراف في المنشأة وضمن إطار زمني من أجل تحقيق أهداف التقارير المالية⁽⁴⁾.

المراقبة والضبط: هي التقييم الدوري والمستمر لمختلف مكونات الرقابة الداخلية من قبل الإدارة لتحديد فيما إذا كانت تعمل بالشكل المطلوب، وتحديد الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب وتحديد مواطن الضعف في النظام الرقابي المتبع⁽⁵⁾.

جودة التقارير المالية: هي الدقة في نقل المعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة والمتمثلة بالأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية المتوقعة من تلك العمليات وكافة المعلومات الخاصة بالمؤسسة ومدى استفادة المستثمرين من تلك المعلومات⁽⁶⁾.

الملاءمة: هي أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم المستخدمين للأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تصحيح ما تم تقييمه سابقاً واتخاذ القرارات بناء على ذلك⁽⁷⁾.

(1) ساكارا ظاهر عمرو أمين، (2012) "تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2 (2)، ص 136.

(2) Edward, B.(2011) & EDWARD, B. Internal Controls and the Quality of Financial Statements in Local Governments Case Study: Wakiso District. Makerere University,.

(3) Saidin, S. (2013)& Badara, M. Impact of the effective internal control system on the internal audit effectiveness at local government level. Journal of Social and Development Sciences, 4 (1), p. 16.

(4) Saidin, S.(2013) & Badara, Op Cit., , p. 17.

(5) رغبة إبراهيم المدهون، "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيف تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014، ص 147.

(6) Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. How does financial reporting quality relate to investment efficiency? Journal of accounting and economics, 48(2), 2009, p. 112.

(7) خالد جمال الجعارات، (2012 ص 219)، "وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،

التمثيل الصادق: هي أن تكون المعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير كاملة وأن لا تحتوي على أخطاء وبعيدة عن التحيز وتمثل بدقة ما تريد تمثيله⁽¹⁾.

منهج البحث:

يعتمد البحث على الدراسة النظرية للحصول على بيانات البحث من مصادرها الثانوية والمتمثلة في المراجع العربية والأجنبية وبعض المقالات والدوريات العلمية، ومن ثم التطرق إلى المؤتمرات والنشرات والندوات العلمية، ومن ثم الدراسات والبحوث العربية والأجنبية المنشورة وغير المنشورة؛ وفي إطار الدراسة الميدانية سوف يتطرق البحث إلى البيانات الأولية والتي سوف يتم جمعها ميدانياً من خلال قائمة استقصاء سوف يتم إعدادها بناءً على ما توصلت إلى نتائج الدراسات السابقة وعلى مقاييس مستخدمة في هذه الدراسات، بالإضافة إلى الدراسة الاستطلاعية وذلك لتحديد المتغيرات المراد قياسها والمتعلقة بموضوع البحث وذلك من خلال التعرض لمجتمع البحث، والمتمثل في مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر "كأنموذج للدراسة"، وتليها في ذلك عينة البحث المتمثلة في العينة العشوائية من مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر.

(1) Adrian-Cosmin,(2015) . C. Accounting Information System-Qualitative Characteristics and the Importance of Accounting Information at Trade Entities. Annals-Economy Series, p168

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

(1) دراسة إيهاب مقابله (2020)⁽¹⁾: بعنوان: "أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل أبعاد الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن" باعتبارها أهم وأقدم مؤسسات التمويل الأصغر في دولة فلسطين. تستخدم الدراسة منهجية تجمع بين التحليل الوصفي والكمي، حيث تم استقراء آراء المستفيدين من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المؤسسة حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الخدمات على مستوى المستفيدين أنفسهم وأسرهم وعلى مستوى الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي وذلك من خلال استبانة خاصة أعدت لهذا الغرض. ومن جانب آخر اعتمدت المنهجية على تحليل وتقييم أداء المؤسسة منذ تأسيسها. أبرزت نتائج التحليل الدور الاقتصادي الكبير الذي تلعبه المؤسسة على مستوى المستفيدين وأسرهم وعلى مستوى المجتمع المحلي، كما أبرزت وبشكل واضح أبعاد الدور الاجتماعي للقروض الإنتاجية وغير الإنتاجية التي تقدمها المؤسسة. وأبرزت النتائج أيضا دور المؤسسة في دعم الجهود الحكومية في مواجهة الفقر وتدني مستويات المعيشة والبطالة وجهودها في تعزيز التنمية المستدامة.

(2) دراسة د. طويطي مصطفى (2019)⁽²⁾: بعنوان: "آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر".

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد صيغ التمويل الحديثة التي تستهدف أصحاب الدخل المحدود وليس بمقدورهم الاستفادة من المنتجات الإقراضية التي تطرحها المؤسسات المصرفية، حيث ظهر أول مرة في بنغلاديش عام 1976م، لتتوالى بعدها الدول المهتمة بهذه الفئة من المجتمع، وتعد التجربة المصرية الرائدة في مجال صناعة التمويل الأصغر على المستوى العربي، حيث وصلت إلى 14 مؤسسة تمويل أصغر، كما تجاوزت مليون عميل ناشطين، بما يعادل إجمالي محفظة القروض 218 مليون دولار أمريكي.

(1) إيهاب مقابله، (2020) "أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)"، بحث منشور، مجلة التنمي والسياسات الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2)، 2020.

(2) د. طويطي مصطفى، "آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر" (2019) بحث منشور، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد

(3) دراسة محمد حامد مجيد (2016)⁽¹⁾: بعنوان: "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية:**دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان".**

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لسنة 2016، والبالغ عددها (6) شركات، أما عينة الدراسة فقد شملت المدراء الماليين والمحاسبين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخليين أو لمدققين الداخليين العاملين في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددهم (61). ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصف التحليلي إضافة الى كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة أقل من (0.05) ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية، والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة في شركات الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة أقل من (0.05) ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية على جودة التقارير المالية من حيث التمثيل الصادق في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وعلى ضوء هذه النتائج اوصت إلى تفعيل دور لجان التدقيق الداخلي كونها تلعب دوراً هاماً في تحقيق نظام الرقابة الداخلية وتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال دراسة تلك التقارير قبل رفعها للإدارة والإشراف على نتائج الأعمال.

(4) دراسة بلانت فينانس (2008)⁽²⁾: بعنوان: "أثر التمويل متناهي الصغر في مصر".

أجريت هذه الدراسة خلال الفترة من سبتمبر 2007 إلى يناير 2008 دراسة مسحية لقطاع التمويل متناهي الصغر في مصر. وتهدف الدراسة إلى مساعدة مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر لتوسيع نطاق خدمات التمويل بشكل مستدام وفعال في هذا القطاع، وبما يضمن قيام التمويل الأصغر برسائلته الاجتماعية في الجوانب المتعلقة بتخفيف حدة الفقر، والتنمية الاقتصادية، والتمكين، وقد أجريت الدراسة بمقابلة 2470 مقترضة وست مجموعات نقاش مركزة من خلال عينة عشوائية. **وقد توصلت** نتائج الدراسة إلى أن (44%) من المنسحبين من برامج التمويل الأصغر قد اعتبروا أن طبيعة منتجات وخدمات مؤسسات التمويل كانت السبب الأول وراء انسحابهم والتي لا تتماشى مع طبيعة احتياجاتهم.

(1) محمد حامد مجيد، (2016) "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،

(2) بلانت فينانس (2008) ، "أثر التمويل متناهي الصغر في مصر"، دار النهضة العربية، القاهرة

(5) دراسة فادي محمود إبراهيم (2007)⁽¹⁾: بعنوان: "دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر".

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات غير المصرفية في تنمية المشروعات الصغيرة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- استخدام البنوك كجهات وسيطة بين المؤسسات غير المصرفية والمشروعات الصغيرة نتيجة خبرتها في عملية التحصيل، مما ينفي الغرض من المشروع ويجعل البنك يتعامل مع المقترض على أنه أحد رجال الأعمال، وليس لتحقيق التنمية ومساعدته في الخروج من الفقر.
- على الرغم من أن المؤسسات غير المصرفية تسعى إلى تحقيق أهداف تنمية إلا أن إعداد دراسة الجدوى تعتمد على الجانب التجاري أي تقييم المشروع معتمد على ربحيته دون التركيز على التقييم الاجتماعي للمشروع.
- لم تهتم المؤسسات غير المصرفية في تمويلها للمشروعات الصغيرة بنوعية المشروعات التي يمولها، هل هي إنتاجية أم استهلاكية أم هي مشروعات خدمية أم سلعية أم هي مشروعات استثمارية أم ترفيهية، ولم يهتم أيضا بإيجاد التنوع والتكامل بين هذه المشروعات.
- أن الأموال التي تقوم المؤسسات غير المصرفية بتقديمها للمشروعات الصغيرة هي عبارة عن قروض أو منح من مؤسسات دولية أو دول أجنبية موجه للمشروعات محددة، تحددها هذه الجهات الخارجية، مما يعني أن المؤسسات غير المصرفية لا تستطيع اختيار أو اقراض المشروعات التي تراها مناسبة بل إقراض المشروعات التي حددت من قبل الجهات الخارجية.
- زيادة دور الجمعيات الأهلية، وذلك عن طريق قيام المؤسسات غير المصرفية بزيادة الأموال المخصصة لهذه الجمعيات وتقليل الأموال المقدمة للبنوك، لأن البنوك تتعامل مع أصحاب المشروعات الصغيرة على أنهم رجال أعمال، كما تتبالغ في الضمانات المطلوبة، بالعكس من الجمعيات الأهلية التي تتميز بالطابع الاجتماعي وتهدف إلى تنمية المجتمع وليس إلى العائد المادي فقط وما يجني المشروع من أرباح لها، كما أن انتشارها في جميع انحاء الجمهورية يجعل من السهل الوصول إلى الفئات الأكثر فقرا والفئات المستهدفة من التمويل.
- مطالبة البنوك ألا تعامل المشروعات الصغيرة بنفس القواعد البنكية المتعارف عليها، وأن يتم وضع سياسة ائتمانية ميسرة لها يراعى فيها تبسيط إجراءات الإقراض، والتخفيف من الضمانات على أن يتم التدرج في المغالاة فيها مع زيادة حجم القروض، ومنح بعض الحوافز والامتيازات الائتمانية الإضافية،

(1) فادي محمود إبراهيم، (2007) "دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر"، رسالة

ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، .

وتخفيض سعر الفائدة، أو إطالة فترة السماح أو فترة السداد للمشروعات الصغيرة التي تقام بالمناطق الريفية وعلى الأخص المشروعات التكاملية.

(6) دراسة حاتم مأمون محمد (2007)⁽¹⁾: بعنوان: "دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر".

تهدف الدراسة الى معرفة دور التنمية المجتمعية في رفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- أن العلاقة بين كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي متشابكة ويجب أن يتحركا معاً بوجه عام، نظراً لأن غياب أحدهما يعوق التقدم في الآخر.
- أن أكثر المنتفعين بالاهتمام بالصحة والتغذية هم الفقراء حيث أنهم يعتمدون على صحتهم كمصدر لكسب قوتهم.
- أن الاهتمام بتعليم المرأة له أثر هام على النمو الاقتصادي حتى إذا لم يتم توظيف تعليمها في الحياة العملية حيث أن المرأة الأفضل تعليمًا تؤثر في أطفالها تأثيراً يفوق بكثير تأثير الآباء في مجالات الصحة والتغذية وتنشئة الطفل وجعله مواطناً صالحاً في المجتمع.

(7) دراسة هشام علي عبد الخالق (2000)⁽²⁾: بعنوان: "دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة في مصر"

تهدف الدراسة الى التحقق من دور الصندوق الاجتماعي في تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة في مصر

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها:

- ضرورة التوسع في الاستثمار في المشروعات الصغيرة لقدرتها على الانتشار بقوة في المجتمعات المحلية مما ينتج عنه نشر الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة والتوزيع العادل لثمار التنمية بل وتحقيق التنمية المنشودة في كل محافظات مصر بدرجة عالية من الكفاءة.
- اتضح أن المشروعات الصغيرة تحتاج بشدة إلى آلية تمويلية خاصة تعمل على إتاحة التمويل اللازم لها بما يتلاءم مع ظروفها وخصائصها ويعظم من مزاياها حيث أن هذه المشروعات تعاني من الكثير من المشاكل التمويلية من أهمها عدم تحمس البنوك لإقراضها ومطالبتها بضمانات كبيرة وارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لها، بالإضافة إلى طول إجراءات منح القروض إلى تلك المشروعات.

(1) حاتم مأمون محمد، (2007) "دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"،

أطروحة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس،

(2) هشام علي عبد الخالق (2000) "دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، .

- بالنسبة لدور مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في مصر بالرغم من تعددها وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة من أجل حشد الموارد المالية المحلية أو الأجنبية لتلك المؤسسات إلا أن المجهود التتموي المتوقع ظهوره من المشروعات الصغيرة الممولة عن طريق تلك المؤسسات لم يتضح بعد.

الفصل الثالث

الإطار العام النظري

سوف يقسم البحث إلى ثلاثة عناصر رئيسية تحوي الإطار النظري للدراسة:

أولاً: الإطار النظري لآلية الرقابة الداخلية على المؤسسات.

ثانياً: الإطار النظري لمؤسسات التمويل متناهي الأصغر.

ثالثاً: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل متناهية الأصغر في ضوء عمل الرقابة الداخلية.

أولاً: الإطار النظري لآلية الرقابة الداخلية على المؤسسات:

أ- ماهية نظام الرقابة الداخلية:

تتضمن ماهية نظام الرقابة الداخلية في كل من: (تعريف نظام الرقابة الداخلية، ومراحل تطور الرقابة الداخلية)؛ وسوف يتم عرضها على النحو التالي:

أولاً:- تعريف نظام الرقابة الداخلية: ظهر نظام الرقابة الداخلية كمفهوم بعد إصدار قانون الممارسات الأجنبية

الفاصلة للولايات المتحدة الأمريكية عام 1977م، وأشار القانون على ضرورة التزام الشركات بنظام رقابي فعال لتوفير ضمانات عن تنفيذ المعاملات وتسجيل البيانات بما يسمح بأعداد تقارير مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً⁽¹⁾.

وتعتبر Organizations (COSO) Committee of Sponsoring وهي لجنة خاصة برعاية المؤسسات وتتكون من جمعية المحاسبة الأمريكية، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، معهد المدراء الماليين، ومعهد المدققين الداخليين، والرابطة الوطنية للمحاسبين، وهي مكرسة لتقديم الارشادات للإدارة والوحدات التنفيذية والأخلاقيات التي ترافق العمل في المؤسسات والرقابة الداخلية للأنشطة والمشاريع الخاصة لإدارة المخاطر وحالات الفساد والاحتيال وأعداد التقارير المالية⁽²⁾.

ويشير (Chauvidul, 2002) إلى أن أي شركة ترغب في تسيير أعمالها بطريقة منظمة وفعالة، وإنتاج معلومات محاسبية مالية موثوق بها من أجل الحصول على تقارير مالية نزيهة وصادقة، فإنها تحتاج إلى بعض الضوابط يلتزم بها القائمين على الأنشطة التشغيلية للحد من القصور الذي قد يستخدمه العديد من الأشخاص⁽³⁾.

(1) Palanisamy, L.(2015) Internal Control Financial Reporting and Firm Performance: A Public Policy Evaluation of Section 404 (a) of the Sarbanes Oxley Act of (Doctoral dissertation).

(2) The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission(2013) (COSO), Internal Control - Integrated Framework.

(3) Chauvidul, N. Formality and Informality in Internal Control Systems:(2003) A comparative study of control in different social and cultural environments in a global bank (Doctoral dissertation, London School of Economics and Political Science).

ويعرف أيضاً نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات بأنه مجموعة من الأجزاء التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض ومع بيئتها لتحقيق هدف أو أهداف معينة. بينما عرف النظام أنه مجموعة من الأجزاء والنظم الفرعية التي تتداخل بين بعضها البعض⁽¹⁾.

وأشار منذر إلى أن كل نظام لابد أن يتكون من عدة مكونات تساعده على أداء عمله؛ وهي:

أولاً: المدخلات: وتتمثل بالمفردات والمعطيات المدخلة في النظام لأغراض المعالجة ووصف الأحداث لها.

ثانياً: المعالجة: وهي مجموعة العمليات الحسابية التي يتم إجرائها على المدخلات.

ثالثاً: المخرجات: وهي نتائج عمل النظام التي تم التوصل إليها.

رابعاً: المراقبة: وتتمثل بالتحقق من النتائج والمعلومات التي تم التوصل إليها ومدى توافقها مع الخطط الموضوعية⁽²⁾.

كما عرفت (AICPA, 2014) بأنها: "عملية يتم تنفيذها من خلال خطة تضعها الإدارة وموظفين آخرين، والقائمين على الحكم في المؤسسة من أجل توفير تأكيد معقول بتحقيق الأهداف المتعلقة بمصادقية التقارير المالية للشركة، وتتمثل تلك الأهداف بالخطط والسياسات والإجراءات والتصميم المنظمي والأمن المادي لجميع أجزاء عملية الرقابة الداخلية"⁽³⁾. وعرفت (Wilford, 2012) بأنها "خطة تضعها الشركة وكافة الأساليب والتدابير المعتمدة والمنسقة مع رجال الأعمال لحماية أصولها، والتحقق من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية المنصوص عليها"⁽⁴⁾.

كما عرفت (فيحاء، 2012) بأنها "نظام الرقابة الداخلية بأنه أحد الوسائل الهامة للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري كما إن هذه النظم تسعى لتحقيق الأهداف المرسومة في مختلف الوحدات الاقتصادية في المؤسسة"⁽⁵⁾. وعرفها (ثامر، 2010) بأنه نظام رقابي شامل ينظم أعمال المنشأة ويسيرها بالشكل الصحيح بهدف الحفاظ على أصولها وضمان دقة المعلومات في سجلاتها مما يساعدها على الاعتماد عليها قدر المستطاع لتتعدى المسائل المالية لحماية أصول المنشأة"⁽⁶⁾.

(1) أيمن محمد الشنطي، (2008ص99) "أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،

(2) منذر يحيى الداية، (2009ص174) "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين،

(3) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) (2014) The Importance of Internal Control in Financial Reporting and Safeguarding Plan Assets.,

(4) Wilford, A. L. (2012). Determining the Impact of Multiple Consecutive Years of Financial Reporting Quality Issues on Investment Efficiency.

(5) فيحاء عبد الخالق يحيى، (2012ص167) " تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي أو الإداري في الوحدات الخدمية: دراسة نظرية تحليلية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 35.

(6) ثامر محمد مهدي، (2010ص157) "أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12.

2- مراحل تطور الرقابة الداخلية: مر نظام الرقابة الداخلية بمراحل متعددة ليصبح على ما هو عليه⁽¹⁾، والتي

بينت محور الأهمية له من قبل الشركات وهي كالآتي:

- **مرحلة الرقابة الشخصية:** تتضمن المفهوم الضيق للرقابة وتتمثل بالمحافظة على النقدية من الضياع والسرقة وامتدت لتشمل باقي الأصول وكانت تطبق في الشركات الصغيرة والفردية.
- **مرحلة الضبط الداخلي:** شهدت هذه المرحلة نمو في حجم الشركات وزيادة في نشاطاتها وعملياتها واتساع نطاقها الجغرافي، وهو اقتضى تطوير في مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل مجموعة الوسائل والإجراءات التي تتبناها الوحدة الاقتصادية من أجل حماية النقدية والأصول الأخرى لضمان الدقة المحاسبية والعمليات المثبتة في الدفاتر.
- **مرحلة الكفاءة الإنتاجية:** تضمنت هذه المرحلة طفرة بمفهوم الرقابة الداخلية وشكلت قاعدة لإرساء المفهوم الشامل للرقابة الداخلية وتميزت بالاهتمام بالجوانب التنظيمية والإدارية واتساع أهدافها لتشمل تحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة، إلى جانب الأهداف التقليدية المتمثلة بالمحافظة على أصول المنشأة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات.
- **ب- السياسات والإجراءات لتقادي مخاطر نقص المعلومات:**
يمثل وضوح وشمولية السياسات والإجراءات جزء لا يتجزأ من الرقابة الاكتشافية؛ فالسياسات هي الإرشادات المكتوبة التي تشير إلى إدارة وتوجيه العمليات، سياسات الإقراض تشمل إرشادات حول الشروط والمواصفات الواجب توفرها في العميل الزبون، وصف للمنتجات المقدمة، والإجراءات هي التعليمات المكتوبة التي توضح كيفية تنفيذ وإتباع السياسات، ولكي تكون فعالة يجب أن تكون:
- **مكتوبة:** أن تكون مكتوبة، فالتعليمات الشفوية نادرًا ما تكون متوافقة، وتكون سهلة للخلط.
- **بسيطة وواضحة:** بمعنى أن تكون مباشرة إلى النقطة المطلوبة، وأن يتم استخدام الرسوم والأشكال لتوضيح تدفق العمليات.
- **متاحة:** التأكد من وجودها مع كل موظف وفقا لطبيعة عمله ومستواه الوظيفي.
- **مفهومة:** تدريب كافة العاملين عليها.
- **ذات علاقة:** في حالة تغييرها فلا بد من التأكد من توصيلها والتدريب عليها⁽²⁾.
- **منفذة ومطبقة:** يجب أن يقوم جميع العاملين بإتباعها كما هو منصوص عليها.

(1) ثائر صبري محمود، (2018ص39) "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف بإقليم كردستان، مجلة العلوم الإنسانية، 7 .

(2) كمبيون، (2000) "تحسين الضبط الداخلي: دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر"، واشنطن: شبكة التمويل الأصغر

كما وتعتبر المعلومات، ونظم المعلومات ذات حيوية خاصة لعملية إدارة المخاطر، حيث لا يمكن السيطرة على شيء لا تعرفه، أو لا توجد معلومات كافية عنه، ومن ثم فالمعلومات ضرورية لمتابعة المخاطر والحد منها لمنعها واكتشافها وتتعدى المحاسبة إلى كافة أوجه العمليات. لذلك فإن مؤسسات التمويل الأصغر بحاجة إلى نظام يدير ويسيطر على محتوى وتدفق المعلومات؛ وتتضمن المخاطر المرتبطة بنقص المعلومات كل من⁽¹⁾:

- **عدم القدرة على ترتيب المخاطر وفقاً لأولويتها وأسبقية الحدوث:** يعتبر ترتيب المخاطر حسب الأولوية جزءاً هاماً في عملية إدارة المخاطر، ويمكن إجراء ذلك باستخدام المصفوفات لترتيب احتمال حدوث حدث معين "التكرار"، وحساب التكلفة المحتملة "الأثر".
- **عدم القدرة على كشف وتتبع الاحتيال:** يؤثر حدوث الاحتيال في مؤسسة التمويل الأصغر على جودة المحفظة المالية. وإذا كان لدى المؤسسة معلومات دقيقة ومنظمة عن المحفظة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى سهولة كشف من الاحتيال المتعلق بالقروض المصروفة وسدادها.
- **عدم وضوح إجراءات التوظيف:** يجب أن يكون هناك لكل موظف ملف شخصي كامل يحتوي على اتفاقية العقد، وأي قرارات حول المرتب والزيادات مع المصادقة عليها، ونتائج تقييم الأداء موقعة من قبل كل من الموظف ومسؤوله المباشر، وأية وثائق حول قضايا لها علاقة بالموظف. من أجل الحفاظ على نظام موارد بشرية عادل وشفاف.
- **عدم مقابلة المتطلبات القانونية:** إن عدم إتاحة المعلومات المطلوبة، وفي الوقت المناسب يؤدي إلى عدم الدقة في مسايرة القوانين والتشريعات المنظمة.
- **عدم كفاية الرقابة على الأصول:** يمثل الاحتفاظ بسجلات الوارد والصادر من المخازن، وتسجيل الأصول الثابتة، والمعدات والسيارات من صميم نظام المعلومات المطلوب توافره، ويعتبر النقص في تلك السجلات نقطة ضعف رئيسية في نظام المعلومات.
- **عدم التوافق مع الموازنة:** يجب أن يتضمن النظام المالي مقارنة النتائج الفعلية مع الموازنة، حيث انخفاض قدرة المدير في فحص أسباب الانحرافات يعني عدم القدرة على اكتشاف أو تتبع التلاعب في النظام.

⁽¹⁾ ودان كوستر (2001). "دليل منظمة كير الدولية (CARE) لإدارة المخاطر، واشنطن: كير وإصدارات باكت، (متوفر من إصدارات باكت على www.pact.com).

- **عدم دقة القوائم المالية:** عدم إتقان التسجيل في الدفاتر، والإهمال في إمساك الدفاتر، وعدم اتباع الإجراءات المحاسبية، لا يؤدي فقط إلى خلق بيئة خصبة لعمليات الاحتيال ولكنه يزود المديرين وأصحاب الشأن ذوي العلاقة بمعلومات غير صحيحة تستخدم في إدارة الشركة⁽¹⁾.

ثانياً: الإطار النظري لمؤسسات التمويل متناهي الأصغر:

أ- ماهية التمويل متناهي الأصغر:

عرفت صناعة التمويل الأصغر نمواً جيداً في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت فعاليتها في العديد من الظواهر الاقتصادية التي من أبرزها المساهمة في التخفيف من معدلات البطالة من خلال تنمية وتطوير المشروعات المصغرة والصغيرة في مختلف الدول، وهذا عن طريق إستراتيجية إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، وهذا ما انتهجته دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين اثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف والزيادة في الإنتاج، ويُعد التمويل الميسر عاملاً مهماً لرفع القدرة التنافسية لقطاع المنشآت الصغيرة.

1- تعريف التمويل متناهي الأصغر: يعرف التمويل الأصغر بأنه تقديم خدمات مالية مثل الإقراض والادخار والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض عبر آليات إقراض مختلفة بما في ذلك بدائل الضمانات. إن مفهوم التمويل الأصغر يعتبر أكثر شمولاً من مفهوم الإقراض الأصغر، فقد تم تطوير مفهوم التمويل الأصغر بداية من عام 1990م ليشمل جانباً من الخدمات المائية المقدمة للفقراء، وهما الإقراض وكذلك الادعاءات المالية المختلفة أو ما يعرف بالادخار، بينما الإقراض بالغ الصغر يشمل خدمة تقديم القروض الصغيرة فقط، فالتحول الحالي من الإقراض الأصغر إلى التمويل الأصغر يشير إلى الاعتراف بأن خدمات التوفير أيضاً، وليس فقط القروض تساعد على تحسين مستوى دخل الفقراء.

لقد ظهرت أول تجربة للتمويل الأصغر في بنغلاديش من طرف محمد يونس أستاذ الاقتصاد بجامعة تشناقون "Chittagong" بعد الجماعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974، وقد تم تأسيس جرامين بنك كأول بنك خاص لإقراض القرويين الأكثر فقراً في بنغلاديش بعد مرحلة تجريبية ابتدأت سنة 1977 بتأسيس أول فرع بنكي تابع للبنك الفلاحي لبنغلاديش (بنك كريشي) باسم "فرع قرامين النموذجي للبنك الفلاحي" بقرية قرب الحرم الجامعي لمدينة تشناقون تسمى "جوبري" سكانها من المزارعين الفقراء والحرفيين البسطاء. ثم امتدت التجربة إلى داخل البلاد في منطقة "تتقاي" القريبة من العاصمة دكا بتركيز تسعة عشر فرعاً. وفي سنة 1982 انطلق برنامج الإقراض بثلاثة سنوات ليشمل 5 مناطق بنغالية:

(1) دليل المراجعة الخارجية لمؤسسات التمويل الأصغر. (1998) أداة تقنية رقم 3. واشنطن: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، (متوفر من إصدارات باكت على www.pact.com وعلى موقع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء www.cgap.org).

دكا في وسط البلاد، تشناقون في الجنوب الشرقي، rangpur الشمال الشرقي، patalakhali في الجنوب، وتتقا بل في شمال دكا⁽¹⁾.

لقد وجدت عدة مسميات والتي من ضمنها مصطلحات تستخدم أحياناً وكأنها مترادفات مثل القروض الصغيرة والمديونية الصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، إذ يشير مصطلح التمويل الصغير إلى توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصادياً غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية. وذلك وبهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية.

ويأتي تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP⁽²⁾، بأنها: تزويد العائلات الفقيرة جداً بقروض صغيرة جداً لمساعدتهم للانخراط في نشاطات منتجة أو تنمية مشاريعهم متناهية الصغر، وهو نوع من القروض يمنح لتنفيذ مشروع يعود بالنفع على صاحبه كوسيلة لإدراك الدخل أو زيادته نظير هامش ربحي يغطي التكاليف الناشئة عنه. وهو توفير الائتمان والادخار والتحويلات والخدمات والمنتجات المالية الأخرى للفقراء في مناطق الريف وشبه الحضر والحضر، وذلك لتمكينهم من زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم⁽³⁾.

2- أهمية التمويل الأصغر: تتمثل أهمية التمويل الأصغر فيما تقدمه المؤسسات من خدمات مالية للفقراء، وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل ايداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تخصص في اقراض المشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصاً من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض، تكمن أهمية قطاع التمويل الأصغر فيما يلي:

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي، ففي بنغلاديش مثلاً أن مقترضي جرامين أن نسبة (5%) من المقترضين سنوياً يخرجون من دائرة الفقر.

(1) Abdul Rahim (2007) "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", (2007) Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2, p. 38.

(2) المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP (2012)، دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر: الإرشادات المتفق عليها: <https://www.cgap.org/sites/default/files/Consensus-Guidelines-A-Guide-to-Supervision-of-Microfinanc-Oct-2012-Arabic.pdf>. Regulation-and-

(3) محمد الفاتح عبد الوهاب، (2009) "التعاونيات ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر"، ورقة مقدمة لورشة عمل "حاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات"، جامعة الجزيرة، النشيشية،

- المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها، في دراسة للمستفيدين من قروض التمويل الأصغر بمصر فتيين أن (30%) منهم قد حصلوا على فرص عمل مستدامة.
- أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضًا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.

■ للتمويل الأصغر أثرًا على النشاط الاقتصادي، فقد أثبتت الدراسة السابقة أن التمويل الأصغر كان له أثره على مجموعة مؤشرات مشاريع عينة الدراسة والتي تتمثل في: الزيادة في الإيراد الشهري، الزيادة في الاستثمارات، ومستوى التوظيف⁽¹⁾.

3- الفئة المستهدفة من التمويل الأصغر:

تتمثل الفئة المستهدفة لدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر في ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبًا من أصحاب المشاريع الصغيرة المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في أغلب الأحيان من منازلهم، وفي المناطق الريفية يكون عميل التمويل الأصغر عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين، وهنا يمكن القول أن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبياً⁽²⁾.

4- مزايا وسمات مؤسسة التمويل الأصغر بالنسبة للفئة المستهدفة:

يقدر بأن نسبة (10%) فقط من فقراء العالم هم الذين تتاح لهم سبل الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية، وفي معظم البلاد النامية يضل هذا القطاع الأدبي من قطاعات السوق محروم من خدمات البنوك التجارية بشكل كبير، لأن القطاع المصرفي يفضل التركيز على قطاعات السوق الأغنى، كون مخاطر التعامل معها أقل وربحها أكثر⁽³⁾، حيث تواجه مؤسسات التمويل الأصغر مخاطر تشغيلية تختلف عن تلك التي يواجهها العديد من الأنواع الأخرى من المؤسسات، ومن أهم مزايا مؤسسات التمويل الأصغر بالنسبة للفئة المستهدفة ما يلي:

- التركيز في نشاطها على الفقراء من ذوي الدخل المنخفض، الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية التجارية.

(1) فوزي بوسدرا، عبد الرحمان عبد القادر، "دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة: دراسة حالة دول

المنطقة MENA: <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/B1.doc>

(2) توماس دينتشر، (2007). "نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر"، مركز الحرية والرخاء العالميين، معهد كاتو، ورشة بمذكرة سياسات التنمية.

(3) هاني التميمي، (2008). "تقييم الأداء المؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

- تقدم برامج إقراض تلاءم عملائها من الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك باستخدام بدائل للضمانات التي لا سبيل للحصول على القرض في المؤسسات المائنة الأخرى بدونها، ومن أمثلة هذه البدائل مثلا الإقراض بضمان المجموعة أو المدخرات الإلزامية للعملاء.
- تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات الادخار الطوعي المأمونة، بحيث تستقبل الودائع الصغيرة وتقدم عمليات تحصيل مريحة، وتوفر سهولة الحصول على الأموال المودعة
- تقدم الكثير من مؤسسات التمويل الأصغر حزمة من الخدمات المجانية والمصاحبة لخدمة الإقراض، مثل التأهيل والتدريب في مجال المشروعات الصغيرة المدرة للدخل، وكذا الاستشارات في مجال إدارة هذه المشاريع، وغير ذلك من الخدمات المصاحبة⁽¹⁾.

5- المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر: تتلخص أهم المبادئ الأساسية للتمويل في مجال عمل هذا القطاع

المالي الحيوي، ومنها:

- أن الفقراء يحتاجون إلى طائفة متنوعة من الخدمات المائنة، لا إلى القروض فحسب، فهم بحاجة إلى ادخار وتأمين وخدمات نقل الأموال، إلى جانب الائتمان.
- التمويل الأصغر يمكن أن يتكفل بنفسه ذاتية، بل لا بد له أن يفعل ذلك إذا كان يراد له أن يصل إلى أعداد كبيرة من الفقراء، فإذا لم يفرض مقدمو التمويل الأصغر رسوماً كافية لتغطية تكاليفهم فسوف يحد ذلك من قدراتهم بشكل كبير.
- يحقق التمويل الأصغر أقصى درجات نجاحه عندما يقيس أداؤه ويفصح عنه، فالشفافية والإبلاغ لا يساعدان فقط الجهات المانحة للحكم على مستوى الأداء، ولكنه يؤدي أيضاً بشكل فاعل إلى تحسين الأداء، ومن اللازم أن تعد مؤسسات التمويل الأصغر بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة بشأن الأداء المالي وقياس الأثر الاجتماعي.
- التمويل الأصغر معناه بناء نظم مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر إمكاناته الكاملة إلا إذا دمج في النظام المالي العام للبلد الذي يعمل في إطاره.
- مهمة الحكومات هي تمكين الآخرين من إقامة خدمات مالية، لا تقديم تلك الخدمات مباشرة، ولا تستطيع الحكومات في الغالب أن تحيد مهمة التمويل الأصغر بشكل مباشر، ولكنها تستطيع أن تقيي بيئة داعمة لها.

(1) جوديث براندسما، (2004) "التمويل الأصغر في البلدان العربية: دراسة معدة لصالح صندوق الأمم المتحدة للتنمية

رأس المال"، الولايات المتحدة الأمريكية، ص7

ب- دور مؤسسات التمويل متناهي الأصغر في تخفيف حدة الفقر:

إن من أهم الإسهامات التي قدمتها مؤسسات التمويل الأصغر في مجال جهود مكافحة الفقر، هو دورها البارز في إدارة عملية الانتقال بالعمل الخيري والاجتماعي من المفهوم الإغاثي التقليدي إلى المفهوم التنموي القائم على أساس الاعتماد على النفس، وهذه النقلة النوعية في مفهوم العمل الإنساني كان لها دورة بارزة في توجيه دفة العمل الاجتماعي نحو مفهوم التنمية الشاملة التي يحتاجها الفقراء عبر المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

وقد أصبح الإقراض متناهي الصغر توجه دولية سائدة، حيث درجت المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال التنمية تضمينه سياستها وبرامجها، نظرة لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فعالية في مكافحة الفقر وتحقيق الهدف الذي حددته قمة الإقراض بتخفيض نسبة الفقر إلى (50%) بحلول العام 2016⁽¹⁾، والمتتبع لنطاق انتشار خدمات مؤسسات التمويل الأصغر يلحظ أن معظم عملائها يقعون في دائرة حول خط الفقر وما تحته قليلاً، أما فئة المعدمين فعادة ما تكون برامج شبكات الأمان الاجتماعي أكثر ملاءمة لهم.

وعليه؛ فإن المشاريع الإنتاجية الصغيرة لا ترفع مستويات معيشة الفقراء والعاملين لحسابهم الخاص فحسب، بل توفر أيضاً فرص العمل، وتسهم في إجمالي الناتج المحلي والنمو الاقتصادي، ولذلك فإن تقديم الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات من شأنه زيادة دخل الأسرة المعيشي، وتخفيض معدلات البطالة وخلق طلب على السلع والخدمات الأخرى، ولا سيما خدمات التغذية والتعليم والصحة، وهكذا تلعب مؤسسات الإقراض الأصغر دوراً في تخفيض حدة الفقر⁽²⁾.

ثالثاً: التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل متناهي الأصغر في ضوء عمل الرقابة الداخلية:**أ- التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل متناهي الأصغر:**

بالرغم من المجهودات تبذلها الدولة المصرية لتحسين المحيط الاقتصادي وإعادة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية تبقى النتائج المحققة ضمن هذا المسعى متواضعة لا ترقى إلى مستوى الطموحات والأهداف المرجوة منها، وهذا ما تعكسه الحالة المتردية والمتأخرة لوضعية الاستثمارات والمشاريع المسجلة التي لم تستفد من نتائج الإجراءات على أرض الواقع، إذ بقيت تتخبط في مشاكل البيروقراطية الإدارية ومشاكل نقص التمويل والتموين الكافي التي انعكست سلباً على فعاليتها ومردوديتها الاقتصادية، السبب الذي أحجم المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين على الاستثمار والمخاطرة بأموالهم في ظل هذه الظروف الغير المشجعة، وللوقوف أكثر على هذه الوضعية سننتقل إلى أهم العراقيل والمشاكل التي تقف أمام تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال التمييز بين ثلاثة أنواع من المشكلات، يتعلق أولهما بطبيعة المناخ العام الذي تعمل في ظله المؤسسات الصغيرة المشكلات العامة أو الخارجية، بينما يختص ثانيهما بالظروف الداخلية التي تحكم نشاط المؤسسة، وتتعاكس على أدائها الاقتصادي المشكلات الداخلية أو المباشرة، ويمكن إضافة ثالث لهما

(1) جون ليجر، (2015). "تقديم الخدمات البنكية للفقراء، من إصدارات البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، ص30

(2) مايكل ماكورد، (2004) "تحسين الاستجابة للعملاء"، منظمة فورد، الولايات المتحدة الأمريكية، ص60

والذي يتعلق بالمحيطين الداخلي والخارجي في نفس الوقت، كما أن تقديم دراسة مشكلة ما ليس بالضرورة أن تكون ذات أهمية عن التي تليها⁽¹⁾.

1- العوائق الداخلية: إن من أهم المشاكل الداخلية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشاكل تدبير

الآلات والخامات، المشاكل التنظيمية والإدارية، انخفاض الإنتاج، والتي يأتي أهمها في الآتي:

■ **مشاكل تدبير الآلات والخامات:** تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات ومعدات قديمة سبق تشغيلها لوقت طويل وأغلبها في حاجة إلى إحلال أو تحديد شامل كما قد لا يتوفر للمؤسسة نظام دوري للصيانة والإصلاح نتيجة عدم الوعي بضرورة أعمال الصيانة وقصور الموارد التمويلية، لهذا يؤدي استمرار تشغيل معدات وآلات قديمة مستهلكة إلى ارتفاع التكاليف وعدم انتظام الإنتاج كذلك انخفاض الجودة بسبب كثرة الأعطال وصعوبة تدبير قطع الغيار والإسراع بالإصلاحات المطلوبة، وما ينجم عنه من ضعف القدرة التنافسية للمؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأخرى خاصة التي تعتمد في إنتاجها على آلات حديثة متقدمة وتخضع لنظام كامل للصيانة والتشغيل.

■ **المشاكل التنظيمية والإدارية:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية اتخاذ القرار بكافة المهام والمسؤوليات الفنية والإدارية والتمويلية والتسويقية وغيرها مما يفقده ميزة التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، أيضًا غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة بسبب عدم وجود تنظيم واضح للأقسام يحدد الاختصاصات والمهام في ظل غياب اللوائح المنظمة لسير العمل داخل المؤسسة وعدم اتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة⁽²⁾.

■ **الحوادث والأمن الصناعي:** بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضًا فضلا عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي والإجهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار بالعمل وتأثيرات الطقس ويمكن إضافة عنصر خسارة الديون المعدومة من بين العناصر التي تزيد في التكلفة حيث لا ينكر أحد أهمية اعتماد سياسية البيع بالأجل لزيادة سمعة المؤسسة إلا أن مردود مثل هذه السياسية قد يكون مكلفا جدا الأمر الذي قد يعرض المؤسسة للخسائر.

2- العوائق الخارجية: تتمثل المشاكل الخارجية التي تواجه المؤسسات في الآتي:

- **الحصول على تراخيص التشغيل:** حيث يقتضي منح تراخيص التشغيل، استيفاء صاحب المؤسسة الاشتراطات الصحية وأمنية معينة تستغرق وقتا طويلا بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة، للتأكد من تحقق الاشتراطات خاصة في حالة إبداء ملاحظات واشتراط استيفائها بالكامل قبل منح الترخيص.

(1) مصطفى طويطي، (2014). "دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس. مرجع سبق ذكره ص 157

(2) مصطفى طويطي، (2009). مرجع سبق ذكره. ص 155

- **التأمينات الاجتماعية:** حيث تشترط هيئة التأمينات الاجتماعية على صاحب العمل التأمين على كافة العاملين بالمؤسسة مهما كان عددهم، وقد يتقاعس أصحاب المؤسسات عن ذلك بسبب قصور الوعي أو عدم إدراك مفهوم التأمينات الاجتماعية أو لعدم الرغبة في تحمل أقساط التأمين كما يمكن أن يكون لعدم استقرار العمالة وسرعة دورانها.
- **الضرائب:** حيث لا يمسك أصحاب المؤسسات الصغيرة دفاتر حسابية منتظمة لذا تلجأ مصلحة الضرائب إلى التقدير الجزائي لأرباحهم مع الميل للمغالاة في التقدير بسبب الشك في صحة بيانات الإقرارات المقدمة من قبلهم الأمر الذي يترتب عليه دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على الإحالة إلى اللجان الداخلية ولجان الطعن.
- **التشريعات المنظمة لسوق العمل:** حيث يؤدي تدخل الحكومات ونقابات العمال في سوق العمل من خلال تحديد الحد الأدنى للأجور، سن الالتحاق بالعمل، تنظيم تشغيل الإناث والأطفال، نظم الإجازات والمكافآت، إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما قد بخشي صاحب المؤسسة من الشكاوى المحتمل أن يتقدم بها العمال لجهات الاختصاص بدعوى عدم الحصول على الحد الأدنى من الأجر أو لتجاوزهم عدد ساعات العمل الرسمية، الأمر الذي يدفع به إلى الاعتماد على العمالة الأسرية أو المؤقتة وكذلك العمالة الوافدة غير الحاصلة على ترخيص عمل أو إقامة.
- **توفير الأراضي والبنية الأساسية:** تواجه المؤسسة صعوبة في العثور على الأرض اللازمة لإقامة الورشة أو المصنع أو المتجر نظراً لحظر إقامة بعض هذه الأنشطة في مناطق معينة بسياسة حكومية لتخفيف الاكتظاظ العمراني أو الاعتبارات تتعلق بالتلوث البيئي، كما قد تكون بسبب ارتفاع تكلفة الأراضي في المواقع المتميزة القريبة من الأسواق أو لا يتوفر الحافز لدى صاحب المؤسسة لإقامة مشروعه في المناطق الجديدة نظراً لافتقارها لخدمات المرافق العامة والبعد عن المؤسسات الكبيرة ذات الارتباطات المتبادلة.
- **3- العوائق المشتركة:** هناك مشاكل تتعلق بالمحيطين الداخلي والخارجي؛ وهي:
 - **عدم توافر المعلومات:** تعاني العديد من المؤسسات نقص شديد في المعلومات التي تمكنها من اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل على أسس اقتصادية رشيدة مما يترتب عليه عدم إدراك صاحب المؤسسة لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة على صاحب المؤسسة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنه من تدعيم قدرته التنافسية في السوق.
 - **التمويل والتسويق:** تعاني كذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم كفاية رؤوس الأموال لتوفير المعدات اللازمة ومستلزمات التشغيل بصفة دورية، حيث تواجه الصناعات الصغيرة مشكلات كبيرة من ناحية التمويل كما أنه من المعروف

أن إنشاء أي مؤسسة صغيرة يعتمد في تمويلها على الإمكانيات الذاتية لمؤسسيها. كما يعتمد في جانب آخر على المؤسسات التمويلية وبالأخص المصرفية والتي ما تحجم عن تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾.

- **العمالة الفنية المدربة:** تفتقر المؤسسات الصغيرة إلى الكوادر الفنية لأسباب كثيرة أهمها عدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذا القطاع وتفضيل العمالة الماهرة العمل في المؤسسات الكبرى حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل والفرص الأكبر للترقية ولذا يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة إلى توظيف عمال غير مهرة وتدريبهم أثناء العمل غير أنه كثيرًا ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل ويتجه للانضمام للمؤسسات الكبيرة للاستفادة من مزاياها، وعلى ذلك فإن اضطراب المؤسسات الصغيرة إلى توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم، فضلاً عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان بقائها في العمل، كلها أسباب من شأنها تخفيض الإنتاجية وجودة السلع والخدمات المقدمة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف⁽²⁾.

ب- التحديات التي تواجه عمل الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهية الأصغر:

أثبتت عقود من السنين المليئة بالتجارب العملية في شتى أرجاء العالم في التعامل مع الكثير من أشكال المؤسسات المالية "البديلة" بما في ذلك مختلف أشكال التعاونيات المالية، وجمعيات الاستثمار المشترك، والبنوك الريفية، والبنوك القروية، وحالياً مؤسسات التمويل الأصغر أن هناك إغراء قويا وشبه عالمي بالتقليل من شأن التحدي الذي تواجهه عملية الإشراف على مثل هذه المؤسسات بطريقة ستجعلها مأمونة ومستقرة، ولكن عملية وضع تخطيط عملي وملموس للإشراف الفعال تكون أكثر صعوبة وأقل جاذبية. فتمثل المحصلة في أن يحظى الإشراف أحيانا بقدر ضئيل من الاهتمام أثناء عملية إصلاح اللوائح التنظيمية، وعليه لا يمكن أن يحقق التمويل الأصغر كقطاع كامل طاقته إلا إذا استطاع أن ينتقل إلى دائرة المؤسسات الخاضعة للوائح التنظيمية الاحترازية، حيث يتم الإشراف عليها من خلال نهج احترازي. ورغم أن عنصر اللوائح التنظيمية والإشراف الاحترازي يعتبران من الأمور الحتمية بالنسبة للتمويل الأصغر، إلا أنه توجد خيارات يجب تحديدها، فضلاً عن إجراء بعض التوازنات عند اتخاذ القرار بشأن توقيت وكيفية تحقيق هذا التطور⁽³⁾.

كما تتبع الأهمية الحاسمة للتركيز المبكر والواقعي على مسائل الإشراف من المسؤولية الائتمانية التي تفرضها الحكومة عندما تقوم بمنح تراخيص مالية. وينبغي أن يكون المواطنون قادرين على اقتراض وهم عادة يفترضون أن إصدار ترخيص احترازي لأي وسيط مالي يعني أن الحكومة ستقوم بالإشراف على الوسيط بشكل فعال لحماية ودائعهم. وبالتالي، فإن هذه التراخيص تشكل وعوداً قطعتها الحكومة على نفسها. فقبل اتخاذ قرار بإصدارها، يجب أن تكون الحكومة على بيئة ووضوح بشأن طبيعة هذه الوعود ومدى قدرتها على الوفاء بها.

(1) مصطفى طويطي، (2009) المرجع السابق ص1

(2) مصطفى طويطي، (2009) المرجع السابق ص164

(3) Robert Peck Christen, Timothy R. Lyman, Richard Rosenberg, 2019, p. 52.) "General Finance Directives", Consultative Group to Assist the Poor, World Bank Group, USA, 4th Edition,

1- الأدوات الرقابية ونواحي القصور والتقيد المرتبطة بها: أدوات الإشراف على الحوافظ: تعتبر بعض

الأدوات المعيارية التفتيش على حافظة عمليات البنوك غير فعالة فيما يخص القروض الصغرى. وكما أشرنا سابقا، فإن المستندات المطلوبة للحصول على قرض تعتبر مؤشرا ضعيفا بالنسبة لمخاطر القروض الصغرى. وبالمثل، فإن إرسال خطابات تأكيد التحقق من أرصدة الحسابات يعتبر عادة أمرا غير عملي، لا سيما في البلدان التي تنخفض فيها درجة إلمام العملاء بالقراءة والكتابة. وبدلا من ذلك، يجب أن ينصب اعتماد المفتش بدرجة أكبر على تحليل أنظمة الإقراض الخاصة بالمؤسسة وتاريخ أدائها. ويتطلب تحليل هذه الأنظمة الإلمام بطرق أنشطة التمويل الأصغر وعملياته، كما أن استخلاص استنتاجات عملية مستمدة من هذه التحليلات يستوجب الوصول إلى تفسيرات وبناء أحكام مستندة إلى الخبرة والحكمة.

■ **طلبات زيادة رأس المال:** عندما تواجه إحدى مؤسسات التمويل الأصغر بعض المشاكل وتقوم جهة الإشراف بإصدار طلب بزيادة رأس مال، فإن الكثير من أصحاب مؤسسات التمويل الأصغر لا يكونون في وضع جيد يسمح لهم بالاستجابة لذلك. وقد لا يكون لدى أصحاب المنظمات غير الحكومية رأس مال سائل متاح بدرجة كافية. وعادة ما تمتلك الجهات المانحة والمستثمرون الذين يوجهون نشاطهم نحو التنمية الكثير من الأموال، ولكن غالبا ما تستغرق الإجراءات الداخلية لدفع تلك الأموال وقتا طويلا وبالتالي تكون الاستجابة لطلب زيادة رأس المال في حينه مسألة غير عملية⁽¹⁾.

■ **أوامر إيقاف الإقراض:** يعتبر أمر إيقاف الإقراض من الأدوات الشائعة التي تلجأ إلى استخدامها جهات الإشراف للتعامل مع البنك المتعثر، مما يؤدي بدوره إلى منع البنك من الدخول في المزيد من المخاطر الائتمانية ريثما يتم حل مشاكله. وعادة ما تكون القروض التي يمنحها أي بنك تجاري قروضا مشمولة بضمانات إضافية، ولا يتوقع بالضرورة معظم عملاء البنك الحصول على قروض أخرى بشكل تلقائي لدى قيامهم بسداد قروضهم الحالية. ولذلك، قد يستطيع البنك التجاري أن يوقف عمليات الإقراض الجديدة لفترة من الزمن دون تقويض القدرة على استعادة قيمة القروض الحالية. ولكن ذلك لا ينطبق على معظم مؤسسات التمويل الأصغر، حيث يكون الحصول على قروض أخرى بشكل مباشر هو الأساس بالنسبة للقروض الصغرى. فإذا توقفت إحدى مؤسسات التمويل الأصغر عن منح قروض متكررة لفترة طويلة، سيفقد العملاء الحافز الأول لديهم للسداد، والذي يعتبر هو مصدر نقتهم في الحصول على قروض مستقبلية في الوقت المناسب عندما يحتاجون إليها.

■ **بيع الأصول أو إدماجها:** قد تعني العلاقة الوثيقة العادية بين مؤسسات التمويل الأصغر وعمالها أن أصول القروض قد تكون ذات قيمة بسيطة في أيدي فريق إدارة مختلف. ولذلك، قد لا يكون خيار جهة الإشراف المتعلق بتشجيع تحويل أصول القروض إلى مؤسسة أكثر قوة بنفس فاعلية قروض البنوك التجارية المشمولة بضمانات إضافية. وإذا كانت أدوات الإشراف الرئيسية لا تعمل جيدا مع أنشطة التمويل الأصغر فإن هذا بالتأكيد لا يعني انعدام إمكانية إخضاع مؤسسات التمويل الأصغر للإشراف. ولكن ينبغي على جهات وضع اللوائح التنظيمية أن تراعي هذه الحقيقة بدقة

(1) Robert Peck Christen, Timothy R. Lyman, Richard Rosenberg, Op Cit(2019p53)

عندما تكون بصدد اتخاذ قرار بشأن عدد التراخيص الجديدة المنتظر إصدارها، ومدي تحفظها حيال وضع معايير كفاية رأس المال أو مستويات الأداء السابق المطلوبة لتغيير شكل مؤسسات التمويل الأصغر.

2- تكاليف الإشراف الاحترازي: فيما يتعلق بالأصول الخاضعة للإشراف، فإن الإشراف على مؤسسات التمويل

الأصغر المتخصصة يعتبر أكثر تكلفة من تكاليف الإشراف على البنوك المصرح لها بتقديم كافة الخدمات المصرفية. فقد خلصت إحدى جهات الإشراف التي تتمتع بسنوات عديدة من الخبرة العملية إلى أن الإشراف على مؤسسات التمويل الأصغر قد كلفها 2 في المائة من أصول هذه المؤسسات، وهو ما يزيد بمقدار ثلاثون ضعفاً عن التكلفة التي تكبدتها في الإشراف على أصول البنوك التجارية. وينبغي أيضاً أن تفكر الجهات المانحة التي تشجع تطور أنشطة التمويل الأصغر المتلقية للودائع في توفير دعم مؤقت من أجل الإشراف على المؤسسات الناتجة لا سيما في المراحل المبكرة عندما يكون موظفو الإشراف بصدد تعلم أبجديات أنشطة التمويل الأصغر ويكون عدد المؤسسات التي تنقسم تكاليف الإشراف قليلاً ولكنه يجب أن تقرر الحكومة، على المدى الطويل، ما إذا كانت ستقوم بدعم هذه التكاليف، أم أنها ستجعل مؤسسات التمويل الأصغر تحملها على عملائها.

3- التنظيم الذاتي والإشراف الذاتي: تقرر جهات وضع اللوائح التنظيمية في بعض الأحوال أن توفير الإشراف

المباشر الاعتيادي على عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر لا يعتبر فعالاً من ناحية التكلفة بالنسبة للجهة الحكومية المالية القائمة بالإشراف. ويتم أحياناً اقتراح لوائح تنظيمية ذاتية عوضاً عن ذلك. وتقضي مناقشة اللوائح التنظيمية الذاتية إلى خلق لبس نظراً لاستخدام الناس هذا المصطلح باعتباره يشير إلى أشياء مختلفة. ففي هذه الدراسة، يعني مصطلح "التنظيم الذاتي" تبدو الشواهد التاريخية واضحة في هذه النقطة. وقد تمت تجربة اللوائح التنظيمية الذاتية لمؤسسات الوساطة المالية في البلدان النامية في مرات كثيرة، ولم تكن فعالة أبداً من الناحية العملية في الحفاظ على سلامة المنظمات الخاضعة للوائح التنظيمية. ولا يتسنى للمرء إثبات أن اللوائح التنظيمية الذاتية الفعالة في هذه الأوضاع مستحيلة من حيث المبدأ، ولكنه يمكن إثبات أن هذه اللوائح التنظيمية الذاتية تعتبر دائماً مخاطرة تنقصها الحكمة في مواجهة الصعاب والمعضلات الممتدة لفترة طويلة للغاية، على الأقل إذا كان من المهم تطبيق القواعد التنظيمية والإشراف - بصورة فعلية - بشأن الانضباط المالي وإدارة المخاطر ذات الطابع المحافظ.

وتطالب جهات وضع اللوائح في بعض الأحوال بعض المؤسسات المالية الوسيطة الصغيرة بتطبيق اللوائح التنظيمية الذاتية، ليس لأنها تتوقع أن يكون التنظيم والإشراف فعالاً، ولكن لأن ذلك سيكون أمراً مستساغاً من الوجهة السياسية، أكثر من القول بأن تلك المؤسسات التي تستقطب المودعين لن تخضع للإشراف. وقد يكون ذلك وضعاً توفيقياً في بعض الأوضاع. ونظراً لأن العديد من مؤسسات التمويل الأصغر هي مؤسسات صغيرة الحجم نسبياً، فإن هذا يغري بالتفكير في أنه يمكن تفويض شركات المراجعة التدقيق الخارجية للإشراف عليها بشكل آمن. ولكن التجربة أثبتت لسوء الحظ أن المراجعة التدقيق الخارجية على مؤسسات التمويل الأصغر، حتى تلك التي تقوم بها شركات مراجعة تدقيق تابعة لمكاتب تدقيق مراجعة دولية، نادراً ما تضم الاختبارات الكافية لتوفير ضمان معقول لسلامة أصول قروض مؤسسات التمويل الأصغر⁽¹⁾

(1) Robert Peck Christen, Timothy R. Lyman, Richard Rosenberg, Op Cit., (2019).

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

حيث تناول هذا الجانب الإجراءات التالية:

أولاً: منهجية الدراسة:

المقصود بها الاستراتيجية المُتبعة عند إجراء البحث، وعلى الباحث أن يختار أنسب الطرق التي تعينه على تنفيذ البحث، ولقد سهل المُشَرع ذلك الأمر من خلال وضع مجموعة من الإجراءات المُنظمة للبحث وايضاً هي خطوات مدروسة بعناية؛ للوصول إلى الحقائق المرتبطة بموضوع البحث العلمي، أعتد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة وهي صحيفة الاستبيان، ومن ثم جمعت البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة عليها واستقراء المواضيع والدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي ذات الصلة بموضوع البحث لبيان ووصف وقياس المتغيرات المستخدمة في البحث، ثم استنباط النتائج ومعرفة العلاقات بين المتغيرات.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

وتعنى جميع الأحداث أو (الأفراد) أو المؤسسات التي يمكن أن يكونوا أعضاء في عينة الدراسة ومجتمع الدراسة جمع طبيعي أو جغرافي أو سياسي فالمجتمع، حيث تم الاعتماد على العينات غير الاحتمالية وهي العينات التي يتم اختيارها بطريقة لا تحقق العشوائية وهي محددة ولا يمكن التعميم منها إلى مجتمع الدراسة مثل عينة الصدفة، والعينة القصدية تمثل العينة المجتمع الذي سحبت منه، يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر وذلك لقياس أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الأصغر "نموذج مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر" حيث تم توزيع عدد 89 استبانة وتم استرداد عدد 74 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة 83% حيث تم تحليلهم باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS-Verion 26) .

ثالثاً: أداة الدراسة:

لقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث شملت على مجموعة من الأسئلة التي تم الحصول عليها من الدراسات السابقة، وتضمنت على معلومات خاصة بموضوع الدراسة وتكونت من 24 فقرة، موزعة على محورين هما:

▪ المحور الأول:

لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة:

■ المحور الثاني:

توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد، ويتكون من 12 فقرة من خلال الجدول التالي: وقد كانت الإجابات على فقرات المحاور وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما هو موضح في جدول رقم (1):

المعيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: الاتجاه الإيجابي	5	4	3	2	1
ثانياً: الاتجاه السلبي	1	2	3	4	5

رابعاً: صدق الاستبانة:

يُعرّف الصدق في مجال البحوث العلمية بأنه صدق اختبار صحة تلك البحوث وفقاً للمعايير الخاصة بها، وموافقة أكبر قدر ممكن من تلك المعايير، لذلك يعدّ الصدق نسبياً لكل بحثٍ علمي وتُنتج البحوث العلمية استدلالات ونتائج معينة لها ثلاثة خصائص؛ أولها مناسبتها للبحث، ومعناها، وفائدتها، وتكمن أهمية الصدق بإثبات الأدلة الحقيقة التي تدعم تلك الاستدلالات، صدق الاستبانة يعنى أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كم يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، حيث قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين وهما:

خامساً: الصدق الظاهري:

حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من عدد من بعض العاملين بمؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

سادساً: الصدق البنائي:

تم حساب الصدق البنائي لفقرات الاستبانة على عينة البحث البالغ (74) مفردة وذلك بحساب معامل الارتباط في جميع محاور الاستبانة عند مستوى دلالة (0.05) حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من (0.05).

الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور والدرجة الكلية للاستبانة:

م	المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة.	0.7242	0.000
2	توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد .	0.764	0.000

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية

خامساً: ثبات الاستبانة:

يعنى ثبات الاستبانة التأكد من أن الاجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص أنفسهم في وقت آخر، وقد تم استخدام طريقة ألفا ثبات وصدق الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم 3 معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة:

م	المحور	الفقرات	ألفا الثبات	الصدق
1	لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة.	12	0.732	0.841
2	توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد .	12	0.761	0.825
جميع المحاور قائمة معاً				0.843
				0.758

وبين الجدول رقم (3) أن المعاملات ألفا كرونباخ قد تراوحت بين 0.732-0.761، وهي معاملات ثبات مرتفعة، بينما معاملات الصدق قد تراوحت بين 0.841-0.825، مما يشير تمتع الاستبانة بالثبات والصدق.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سيمرنوف):

استخدم الباحث اختبار كولمجروف، سيمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم 4 أن قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية عند 0.05 كما هي مبينة في الجدول، وكذلك مستوى الدلالة أكبر من 0.05 ($\text{sig} > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (4) اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov-Smirnov):

القيمة الاحتمالية	القيمة T	عدد الفقرات	عنوان المحور	المحور
0.182	1.063	12	لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة.	الأول
0.045	1.012	12	توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد .	الثاني

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS):

- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة البحث.
- اختبار ألفا كرونباخ.
- استخدام اختبار كولمغروف-سيميرنوف حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- معامل ارتباط بيرسون (spear man Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط حيث يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، والعلاقة بين المتغيرات.
- اختبار T في حالة عينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الحياد وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

سابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة. جدول رقم (5)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	القيمة t	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	يتطلب الإشراف على أنشطة التمويل متناهي الصغر بعض الأساليب والمهارات التي تختلف عن تلك المستخدمة في الإشراف على البنوك التجارية.	3.86	0.78	77.36	14.378	*0.000	2
2	للمراقبة الداخلية أثر إيجابي على رفع كفاءة وفعالية الأداء لدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر.	3.76	0.56	75.24	17.548	*0.000	6
3	تؤثر الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر على دخل الفئة	3.77	0.85	75.56	11.891	*0.000	5

						المستهدفة، ومستوى المعيشة والصحة واستمرار المشروع وزيادة رأس المال.	
12	*0.000	1.560	32.00	0.50	1.70	للمراقبة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهية الصغر دور في الحد من الفقر.	4
10	*0.000	5.221	56.67	0.87	2.83	منتجات وخدمات مؤسسات التمويل كانت السبب الأول وراء انسحاب العملاء حيث أنها لا تتماشى مع طبيعة احتياجاتهم، أن الدخل لا يساعد فقط على تطوير المشروع بذاته، ولكن يساهم في تنويع مصادر دخل الأسرة.	5
8	*0.000	5.490	68.62	1.02	3.43	البنوك تتعامل مع المقرض على أنه أحد رجال الأعمال، وليس لتحقيق التنمية ومساعدته في الخروج من الفقر.	6
7	*0.000	10.038	74.02	0.90	3.70	تقييم المشروع معتمد على ربحيته دون التركيز على التقييم الاجتماعي للمشروع لأن العلاقة بين كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي متشابكة.	7
1	*0.000	14.38 7	77.55	0.76	3.90	ينبغي على مؤيدي تنظيم التمويل الأصغر توخي الحذر والحيلة حيال الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إدراج موضوع أسعار الفائدة المستحقة على القروض الصغرى في المناقشات العامة والسياسية لرفع كفاءة العمل بمؤسسات التمويل متناهية الصغر.	8
4	*0.000	12.072	76.04	0.87	3.80	تعمل خدمات المعلومات المرجعية الائتمانية على تقليل تكاليف الجهات المقرضة وكذلك توسيع المعروض من القروض للمقرضين ذوي الدخل	9

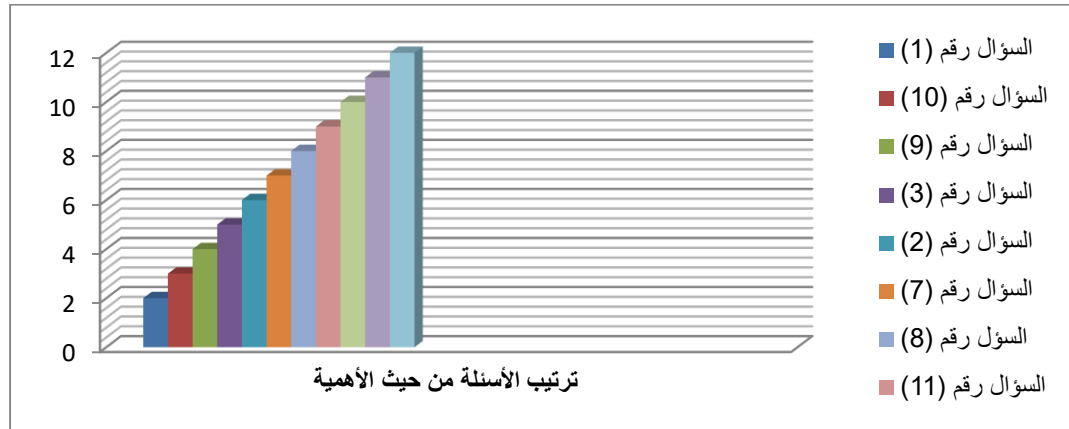
						المنخفض ولكن قد لا تكون هذه الخدمات مجدية من الناحية الفنية.	
3	*0.000	12.122	76.16	0.86	3.81	يوجد تنسيق بين الوزارات المركزية والإدارات المحلية لمواجهة المعوقات البيروقراطية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	10
9	*0.000	4.539	56.69	0.98	2.86	الاستثمار في المشروعات الصغيرة يؤدي الى الانتشار بقوة في المجتمعات المحلية و يساهم في تحسين مستوى المعيشة.	11
11	*0.000	5.837	41.78	0.86	2.09	يوجد برامج رقابية جيدة وفعالة دورية من قبل ادارة مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتقديم تقارير أفضل عن نتائج الأعمال الخاصة بها.	12
-	*0.000	8.510	65.68	0.82	3.30	الاجمالي	

المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية

ويتبين من خلال الجدول السابق أن

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ وإن الفقرة (8) من الجدول السابق التي تنص على أنه ينبغي على مؤيدي تنظيم التمويل الأصغر توخي الحذر والحيلة حيال الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إدراج موضوع أسعار الفائدة المستحقة على القروض الصغرى في المناقشات العامة والسياسية لرفع كفاءة العمل بمؤسسات التمويل متناهية الصغر، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي لبلغ (3.90) والوزن النسبي (77.55٪)، الفقرة رقم (4) من الجدول السابق للرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهية الأصغر دور في الحد من الفقر، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي لبلغ (1.70) والوزن النسبي (32.00٪).

الشكل رقم (1) ترتيب الأسئلة من حيث الأهمية:



المصدر: اعداد الباحث

ويتبين من خلال تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالدراسة:

أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي (3.30) أي أن الوزن النسبي (65.68) وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة اختبار (T) المحسوبة يساوي (8.510) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوي (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهي (3)، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، نتيجة الفروض وفقاً للجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، عليه يمكن قبول فرضية البحث التي تنص على أنه "لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة"، ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة على أنه لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة.

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد. جدول رقم (6):

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في مصر يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع	3.84	0.81	76.88	12.530	*0.000	5

						معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.	
8	*0.000	17.548	75.24	0.56	3.76	يتم استخدام التمويل في غير المشروع المتفق عليه مع بعض العملاء في مختلف الفروع.	2
7	*0.000	11.420	75.56	0.88	3.77	يحقق التمويل أقصى درجات نجاحه عندما يقيس أداءه ويفصح عنه بشفافية.	3
4	*0.000	12.550	77.00	0.89	3.85	توجد أخطاء في إجراءات الحصول على التمويل كالعناوين وأرقام التليفونات الوهمية.	4
1	*0.000	16.196	78.92	0.75	3.99	لا يوجد توافق بين عناوين العملاء و الفروع المختلفة للمؤسسة.	5
10	*0.000	10.502	74.38	0.82	3.71	تقدم مؤسسة التمويل مجموعة متنوعة من القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية التي تلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف الفئات المستهدفة.	6
11	*0.000	4.202	59.06	1.01	2.87	يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.	7
9	*0.000	11.217	74.92	0.86	3.74	ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي.	8

9	ساهمت المشروعات التي مولتها مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية.	3.82	0.85	76.40	12.437	*0.000	6
10	تحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين، وفي الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع.	3.89	0.88	77.96	13.153	*0.000	3
11	التقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف السكن، وتراجع بعض المشاكل الاجتماعية.	3.84	0.65	78.78	16.156	*0.000	2
12	المشروع لا يخص بعض العملاء الحاصلين على التمويل من المؤسسة مما يؤثر سلبياً على سياسات وأهداف المشروع.	2.90	0.87	56.84	5.221	*0.000	12
	الإجمالي	3.70	0.82	73.52	12.015	*0.000	-

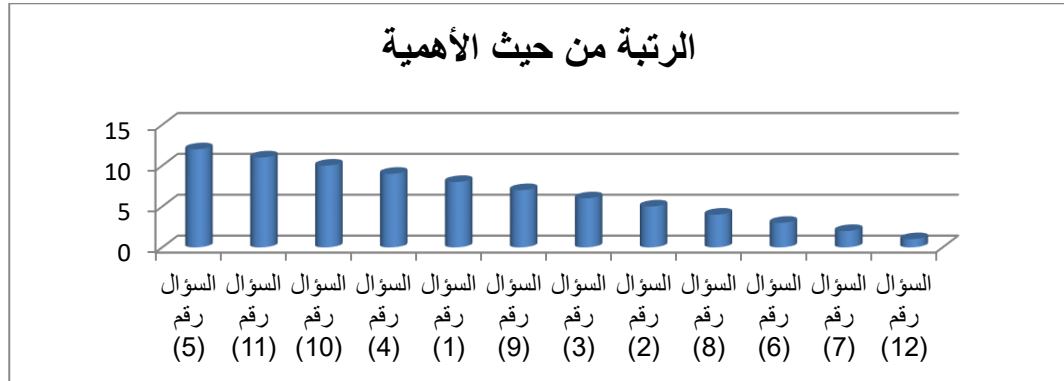
المصدر: اعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية

ويتضح من خلال الجدول السابق ما يلي :

أن الفقرة رقم (5) لا يوجد توافق بين عناوين العملاء و الفروع المختلفة للمؤسسة، قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.99) والوزن النسبي (78.92%)، والوزن النسبي (78.92%).

إن الفقرة رقم (12) المشروع لا يخص بعض العملاء الحاصلين على التمويل من المؤسسة مما يؤثر سلبياً على سياسات وأهداف المشروع، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.90) والوزن النسبي (56.52%).

الشكل رقم (2) الرتبة من حيث الأهمية فيما يتعلق بتحليل البيانات الخاصة بالرد على الفرضية الثانية:



المصدر: اعداد الباحث

تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوى (3.70) أي أن الوزن النسبي (73.52 %)، وهو أكبر من قيمة الوزن النسبي المحايد (60 %)، وقيمة T المحسوبة يساوى (12.015) وهى أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي تساوى (1.95)، وأن القيمة الاحتمالية (sig.) تساوى (0.000) وهى أقل من (0.05)، لذلك يعتبر المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن مستوى الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن الدرجة المتوسطة وهى (3)، وهذا يعنى أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

نتيجة الفرضية:

اتضح من تحليل البيانات الموضحة من الجدول السابق وتحليل البيانات إحصائياً والتعليق عليها نجد أن (T) الجدولية أقل من (T) المحسوبة، وعليه يمكن قبول فرضية البحث التي تنص على أنه "توجد علاقة جوهريّة بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد".

يتضح مما سبق :

أن موافقة أفراد العينة على أنه توجد علاقة جوهريّة بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد.

وجهة نظر الباحث:

ويرى الباحث أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في مصر يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي ويحقق التمويل أقصى درجات نجاحه عندما يقيس أدائه ويفصح عنه بشفافية، يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وتحسين

أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وخلق فرص عمل وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات وتحسين المكانة الاجتماعية للمستفيدين، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين، وفي الاندماج الاجتماعي أيضاً هناك مردود اجتماعي في خفض معدل المشكلات الاثرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية، مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتختلف أنشطة التمويل متناهي الصغر عن تلك المستخدمة في البنوك التجارية، وذلك عند وضع خطط واستراتيجيات تتعلق بالرقابة الداخلية التي لها أثر إيجابي على رفع كفاءة وفعالية الأداء لدى المؤسسة محل الدراسة، حيث أنها تؤثر في دخل الفئة المستهدفة ومستوى المعيشة والصحة واستمرار المشروع وزيادة راس المال، حيث تنوع مصادر دخل الأسرة لأن البنوك تتعامل مع المقترض على أنه أحد رجال الأعمال بعيداً عن الأبعاد التنموية والاقتصادية والاجتماعية لأن تقييم المشروع لا يعتمد فقط على ربحيته دون التركيز على البعد الاجتماعي للمشروع لأن العلاقة بين كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي متشابكة، وأن الاستثمار في المشروعات الصغيرة يؤدي الى الانتشار بقوة في المجتمعات المحلية ويساهم في تحسين مستوى المعيشة

أولاً: النتائج

- تقدم مؤسسة التمويل مجموعة متنوعة من القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية التي تلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف الفئات المستهدفة في مختلف محافظات الدولة، وهذا دليل واضح على الدور التنموي الذي تلعبه مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في دعم جهود التنمية على المستويين الكلي والجزئي.
- يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
- ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي.
- ساهمت المشروعات التي مولتها مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية.
- تحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين، وفي الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع.
- ساهمت المشروعات الممولة في رفع المستوى المعيشي للأسرة، ورفع مستوى الأمان الاجتماعي للأسرة، ورفع مستوى الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، وتوثيق العلاقات بين أفراد الأسرة، وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة في المنطقة.
- التقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف السكن، وتراجع بعض المشاكل الاجتماعية.

ثانياً: التوصيات

- وضع برامج رقابية جيدة وفعالة وإجراء مراقبة دورية لها وضبطها من قبل ادارة المؤسسات لتقديم تقارير أفضل عن نتائج الأعمال الخاصة بها. جهة التنفيذ الادارة العليا على ان تكون المدة الزمنية للتنفيذ هي ثلاثة اشهر
- يتطلب الإشراف على أنشطة التمويل الأصغر بعض الأساليب والمهارات التي تختلف عن تلك المستخدمة في الإشراف على البنوك التجارية.
- لا يجب أن يستمر تصميم القواعد التنظيمية للتمويل الأصغر دون تقدير تكاليف الإشراف بشكل واقعي وتحديد آليات قابلة للاستمرار لسداد تلك التكاليف. جهة التنفيذ الادارة العليا على ان تكون المدة الزمنية للتنفيذ هي ثلاثة اشهر
- ينبغي على مؤيدي تنظيم التمويل الأصغر توخي الحذر والحيلة حيال الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إدراج موضوع أسعار الفائدة المستحقة على القروض الصغرى في المناقشات العامة والسياسية لرفع كفاءة العمل بمؤسسات التمويل متناهية الأصغر. جهة التنفيذ الادارة العليا على ان تكون المدة الزمنية للتنفيذ هي ثلاثة اشهر
- يمكن أن تعمل خدمات المعلومات المرجعية الائتمانية على تقليل تكاليف الجهات المقرضة وكذلك توسيع المعروض من القروض للمقترضين ذوي الدخل المنخفض. ولكن قد لا تكون هذه الخدمات مجدية من الناحية الفنية في كل البلدان.
- لا ينبغي فرض القواعد التنظيمية الاحترازية على مؤسسات التمويل الأصغر المعنية بالقروض فقط والتي تقوم بإقراض رؤوس أموالها الذاتية، أو التي لا تقتصر إلا من مصادر أجنبية تجارية أو غير تجارية خاضعة للقواعد التنظيمية الاحترازية.
- يجب الاهتمام بالسماح لمؤسسات الوساطة الصغيرة للغاية المستندة إلى المجتمعات المحلية بالاستمرار في تلقي الودائع من الأعضاء دون الخضوع للإشراف الاحترازي، ولا سيما في الحالات التي لا يستطيع فيها معظم الأعضاء الوصول إلى وسائل إيداع أكثر أماناً.
- قد تكون القيود المفروضة على الملكية الأجنبية أو الحد الأقصى لنسب المساهمين قيوداً غير مناسبة، أو في حاجة إلى تطبيقها بشكل مرن، إذا كان قطاع أنشطة التمويل الأصغر المحلية في مرحلة يحصل فيها القطاع على معظم استثماراته من منظمات غير حكومية قائمة بتغيير نشاطها، ومستثمرين آخرين مدفوعين باعتبارات اجتماعية

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إيمان أحمد محمد، "إدارة المشروعات الصغيرة في مصر - دراسة في دور الصندوق الاجتماعي للتنمية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.
- أيمن محمد الشنطي، "أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فاعلية وكفاءة التدقيق الداخلي في القطاع الصناعي الأردني". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 22 (1)، ص 99.
- إيهاب مقابلة، "أبعاد الدور التنموي لمؤسسات التمويل الأصغر: حالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)"، بحث منشور، مجلة التنمي والسياسات الاقتصادية، المجلد (2)، العدد (2)، 2020.
- توماس دينتشر، "نظرة أخرى على قضية التمويل الأصغر"، مركز الحرية والرخاء العالميين، معهد كاتو، ورشة بمذكرة سياسات التنمية، 2007.
- ثامر محمد مهدي، "أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12 (1)، 2010.
- ثائر صبري محمود، "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف بإقليم كردستان، مجلة العلوم الإنسانية، 7 (45)، 2018.
- جوديث براندسما، "التمويل الأصغر في البلدان العربية: دراسة معدة لصالح صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال"، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004.
- جون ليجر، "تقديم الخدمات البنكية للفقراء، من إصدارات البنك الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.
- حاتم مأمون محمد، "دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2007.
- خالد جمال الجعارات، "وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع (33)، 2012.
- رعدة إبراهيم المدهون، "العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيف تكلفة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2014.
- ساكارا ظاهر عمرو أمين، "تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة التجارة الإلكترونية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2 (2)، 2012.
- طويطي مصطفى، "آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قراءة لتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر"، بحث منشور، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (1)، 2019.

- فادي محمود إبراهيم، "دور المؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر"، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2007.
- فوزي بوسدرا، عبد الرحمان عبد القادر، "دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة: دراسة حالة دول المينا MENA: <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/B1.doc>
- فيحاء عبد الخالق يحيى، "فيحاء ومنهل مجيد أحمد، "تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي أو الإداري في الوحدات الخدمية: دراسة نظرية تحليلية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، 35 (92)، 2012.
- مايكل ماكورد، "تحسين الاستجابة للعملاء"، منظمة فورد، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004.
- محمد الفاتح عبد الوهاب، "التعاونيات ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر"، ورقة مقدمة لورشة عمل "حاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات"، جامعة الجزيرة، النشيشية، ود مدني، 12-13 يوليو 2009.
- محمد حامد مجيد، "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2016.
- مصطفى طويطي، "دور التحليل النوعي في التنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2014.
- منذر يحيى الداية، "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
- هاني التميمي، "تقييم الأداء المؤسسي لمؤسسات التمويل الأصغر اليمنية"، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2008.
- هشام علي عبد الخالق "دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل الصناعات الصغيرة في مصر"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.
- الوردات خلف عبد الله، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن (IIA)، ط1، مؤسسة عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdul Rahim "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2, 2007.
- Adrian-Cosmin, C. Accounting Information System-Qualitative Characteristics and the Importance of Accounting Information at Trade Entities. Annals-Economy Series, 1(2), 2015.
- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), The Importance of Internal Control in Financial Reporting and Safeguarding Plan Assets, 2014.
- Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. How does financial reporting quality relate to investment efficiency? Journal of accounting and economics, 48(2), 2009.

- Chauvidul, N. Formality and Informality in Internal Control Systems: A comparative study of control in different social and cultural environments in a global bank (Doctoral dissertation, London School of Economics and Political Science), 2003.
- Edward, B. & EDWARD, B. Internal Controls and the Quality of Financial Statements in Local Governments Case Study: Wakiso District. Makerere University, 2011.
- Hulme, D. Impact Assessment Methodologies for Microfinance: Theory, Experience and Better Practice. World Development. Vol.28. No.1, 2003.
- Magableh, Ihab, "Entrepreneurship and SMEs: Their Role in Reducing Unemployment in The Arab Countries", A Paper Presented in The Conference "The First International Conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26, 2009.
- Palanisamy, L. Internal Control Financial Reporting and Firm Performance: A Public Policy Evaluation of Section 404 (a) of the Sarbanes Oxley Act of 2002 (Doctoral dissertation), 2015.
- Robert Peck Christen, Timothy R. Lyman, Richard Rosenberg, "General Finance Directives", Consultative Group to Assist the Poor, World Bank Group, USA, 4th Edition, 2019.
- Saidin, S. & Badara, M. Impact of the effective internal control system on the internal audit effectiveness at local government level. Journal of Social and Development Sciences, 4 (1), 2013.
- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Internal Control - Integrated Framework, 2013.
- Wilford, A. L. Determining the Impact of Multiple Consecutive Years of Financial Reporting Quality Issues on Investment Efficiency, 2012.

▪ ثالثا المراجع الالكترونية

- <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/05/B1.doc>
- www.pact.com
- www.cgap.org

الملاحق

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



معهد التخطيط القومي الماجستير المهني في التخطيط للتنمية المستدامة

إعداد الباحث : أمير الإسلام سامي الأكياي
درجة الماجستير المهني في التخطيط والتنمية
المستدامة

بعنوان " أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الصغر "

نموذج مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر

يقوم الباحث بإعداد دراسة استيفاءاً لمتطلبات الحصول على الماجستير المهني في التخطيط والتنمية المستدامة بعنوان " أثر الرقابة الداخلية في رفع كفاءة وفاعلية الأداء في مؤسسات التمويل متناهي الصغر "تمودج مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر"وتتطلب الدراسة الوقوف على آرائكم لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بوضع علامة صح (✓) أمام أحد الخيارات التي تعبر عن رأيك وذلك بعد استكمال المعلومات الديمغرافية، علما بان كل المعلومات والبيانات الواردة في الاستبيان تعد سرية ولن تستخدم الا فيما يخص الدراسة الحالية.

أولاً: المعلومات الأولية:

يرجى استكمال البيانات الشخصية الخاصة بسيادتكم وذلك من خلال اختيار الرد المناسب على كل من النقاط التالية:

الأسم (إختياري):.....

المؤهلات الدراسية:

○ دراسات عليا

○ مؤهل عالي

المستوى الوظيفي:

○ إدارة عليا

○ إدارة تنفيذية

الجنس:

○ ذكر

○ انثى

السن:

○ أقل من 25 عاماً

○ من 25 إلى 30 عاماً

○ من 30 إلى 40 عاماً

○ أكثر من 40 عاماً

سنوات الخبرة:

- أقل من 5 سنوات
- من 5 إلى 10 سنوات
- من 10 إلى 15 سنوات

أرجو من سيادتكم اختيار الرد المناسب على الجمل في الجداول التالية:

قياس الفرض الأول:

لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر ودخل الفئة المستهدفة، المستوى الصحي والتعليمي للأسرة، ومستوى سكن الأسرة من خلال الجدول التالي:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	ارفض	ارفض بشدة
1	يتطلب الإشراف على أنشطة التمويل متناهي الصغر بعض الأساليب والمهارات التي تختلف عن تلك المستخدمة في الإشراف على البنوك التجارية.					
2	للرقابة الداخلية أثر إيجابي على رفع كفاءة وفعالية الأداء لدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر.					
3	تؤثر الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر على دخل الفئة المستهدفة، ومستوى المعيشة والصحة واستمرار المشروع وزيادة رأس المال.					

					4	الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهية الأصغر دور في الحد من الفقر.
					5	منتجات وخدمات مؤسسات التمويل كانت السبب الأول وراء انسحاب العملاء حيث أنها لا تتماشى مع طبيعة احتياجاتهم، أن الدخل لا يساعد فقط على تطوير المشروع بذاته، ولكن يساهم في تنويع مصادر دخل الأسرة.
					6	البنوك تتعامل مع المقترض على أنه أحد رجال الأعمال، وليس لتحقيق التنمية ومساعدته في الخروج من الفقر.
					7	تقييم المشروع معتمد على ربحيته دون التركيز على التقييم الاجتماعي للمشروع لأن العلاقة بين كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي متشابكة.
					8	ينبغي على مؤيدي تنظيم التمويل الأصغر توخي الحذر والحيلة حيال الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إدراج موضوع أسعار الفائدة المستحقة على القروض الصغرى

					في المناقشات العامة والسياسية لرفع كفاءة العمل بمؤسسات التمويل متناهية الصغر.
				9	تعمل خدمات المعلومات المرجعية الائتمانية على تقليل تكاليف الجهات المقرضة وكذلك توسيع المعروض من القروض للمقترضين ذوي الدخل المنخفض ولكن قد لا تكون هذه الخدمات مجدية من الناحية الفنية.
				10	يوجد تنسيق بين الوزارات المركزية والإدارات المحلية لمواجهة المعوقات البيروقراطية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
				11	الاستثمار في المشروعات الصغيرة يؤدي الى الانتشار بقوة في المجتمعات المحلية و يساهم في تحسين مستوى المعيشة.
				12	يوجد برامج رقابية جيدة وفعالة دورية من قبل ادارة مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتقديم تقارير أفضل عن نتائج الأعمال الخاصة بها.

قياس الفرض الثاني:

لا توجد علاقة جوهرية بين الرقابة الداخلية في مؤسسات التمويل متناهي الصغر وزيادة رأس مال المشروع والحد من الفقر المتعدد الأبعاد من خلال الجدول التالي:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	ارفض	ارفض بشدة
1	أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهي الصغر في مصر يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.					
2	يتم استخدام التمويل في غير المشروع المتفق عليه مع بعض العملاء في مختلف الفروع.					
3	يحقق التمويل أقصى درجات نجاحه عندما يقيس أدائه ويفصح عنه بشفافية.					
4	توجد أخطاء في إجراءات الحصول على التمويل كالعناوين وارقام التليفونات الوهمية. لا يوجد توافق بين عناوين العملاء و الفروع المختلفة للمؤسسة.					
5						

				تقدم مؤسسة التمويل مجموعة متنوعة من القروض الإنتاجية والقروض غير الإنتاجية التي تلبي الاحتياجات التمويلية لمختلف الفئات المستهدفة. يتعدى الأثر التنموي للمشروعات الممولة صاحب المشروع ليصل إلى أسرته سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث إن هذه المشروعات تساهم في تشغيل بعض أفراد الأسرة، مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
				6 ساهمت القروض التي حصل عليها المستفيدون في تقليل الوقت والجهد اللازمين لأبناء المجتمع المحلي للحصول على السلع والخدمات، وخلق فرص عمل لأبناء المنطقة، وتدريب القوى العاملة من أبناء المجتمع المحلي.
				7 ساهمت المشروعات التي مولتها مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر في رفع مستوى المعيشة للمستفيد، ورفع مستوى الثقة بالنفس واحترام الذات، وإعلاء قيمة الذات، وتقليل أوقات الفراغ لدى صاحب المشروع وتبعاتها السلبية.

					8	تحسين المكانة الاجتماعية للمستفيد في المنطقة، وفي بناء صداقات جديدة ونافعة، وتعزيز علاقات صاحب المشروع مع الرواد الأعمال والموردين، وفي الاندماج الاجتماعي لصاحب المشروع في المجتمع.
					9	التقليل من المشاكل الأسرية، وتعزيز فرص مشاركة الأسرة في المناسبات الاجتماعية، وتحسين مستوى وظروف السكن، وتراجع بعض المشاكل الاجتماعية.
					10	المشروع لا يخص بعض العملاء الحاصلين على التمويل من المؤسسة مما يؤثر سلبياً على سياسات وأهداف المشروع.
					11	أن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في مصر يؤدي إلى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي.
					12	يتم استخدام التمويل في غير المشروع المتفق عليه مع بعض العملاء في مختلف الفروع.

أقدم لسيادتكم بكل الاحترام والتقدير على حسن تجاوبكم وتعاونكم